آبار استيطانية، الاّ انها لم تكف لسدّ الحاجات المتنامية في المستوطنات المحيطة بها والقريبة من مدينة القدس. ولذا، أجاز وزير الدفاع الاسرائيلي في حينه، اسحق رابين، في السادس من تموز (يوليو) العام ١٩٨٧، حفر بئر بعمق ٩٠٠ متر بين القدس وبيت لحم، لضخ ١٨ مليون متر مكعباً من المياه لصالح المستوطنات القريبة من القدس. وأعلن ناطق باسم بلدية بيت لحم ان البئر «سوف يجعل من منطقة بيت لحم، منطقة معدومة من المياه، ممّا سيؤثر على الحياة اليومية للمواطنين». مضيفاً، ان البلدية سترفع القضية الى المحكمة العليا، وستتوجه الى مجلس الامن الدولي اذا اقتضى الامر ذلك[٣١]. وكشف بيان مجلس ادارة مصلحة مياه منطقة بيت لحم، بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ابعاد تنفيذ القرار العسكري هذا؛ اذ اكد ان البئر سيضخ «ما لايقل عن ثمانية آلاف متراً مكعباً في الساعة، يتمّ ايصالها لاسرائيل والمستوطنات، وقد يؤدي ذلك الى جفاف مياه الآبار الارتوازية الخمسة العاملة في منطقة بيت لحم، وجزء كبير من آبار منطقة الخليل. وأضاف البيان، ان الاخطار الاضافية تتمثّل في كون بيت لحم والخليل مكتظّتين بالسكان، وتفتقران الى المياه أصلاً، لوقوعهما في منطقة صحراوية جافة[٣٢].

ولعلّ الجدير ذكره، ان عملية حفر البئر قد أُنيطت بشركة «موريا» الاميركية المتخصّصة في التنقيب عن النفط، والتي لها فرع في اسرائيل، وتمّت بتمويل اميركي وبتكنولوجيا اميركية حديثة، وبكلفة عشرة ملايين دولار[٣٣]. وأفادت السلطات انها ستخصّص ثلث المياه المستخرجة لمواطني الضفة، بينما الثلثين الآخرين سوف يخصّصان للمستوطنات القريبة من القدس.

وبفعل الضجة الاعلامية، واكتشاف اهداف ومرامي المشروع، وصمود المواطنين ومعارضتهم الشديدة له، اضطرت وزارة الدفاع الاسرائيلية الى ايقاف المشروع بتاريخ ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) من العام ذاته، واستبدلته، كما صرّح بذلك نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، ابراهام كاتس ـ عوز، بمشاريع حفر عدد كبير من الآبار الضحلة لتزويد القرى والمستوطنات المجاورة في المنطقة بالمياه، وذلك على اثر الغاء شركة «موريا» الاميركية للمشروع المذكور «بعد ان أدركت انه سيكون مثاراً للجدل»، حسب قول كاتس ـ عوز نفسه[٣٤].

تشريع النهب

تبدو صور النهب الاسرائيلي، بوضوح كبير، في مجالات ضخ المياه من هذه الانواع من الآبار الارتوازية؛ اذ أشار عدد من الباحثين الى ان طاقة آبار منطقة وادي الاردن الـ ٨٨ الفلسطينية بلغت، في العام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، حوالى ٩٩٣٢,٧ الف متر مكعب من المياه، بينما بلغت طاقة الـ ١٧ بئراً الاستيطانية حوالى ١٤١٤٤,٨ الف متر مكعب. الاّ ان دراسة اخرى ذكرت ان الاحصائيات الاسرائيلية تعترف بأن الآبار الاستيطانية وعددها ١٧ بئراً ضخّت ما نسبته ٣٧ بالمئة من مجموع ما ضخته الآبار العربية مجتمعة والبالغ عددها ٣١٤ بئراً.

وزيادة في عملية نهب المياه الدؤوبة والمنهجية، قامت سلطات الاحتلال ودوائرها المختصّة برفض أي مشروع لحفر آبار جديدة، وخاصة الآبار الارتوازية الزراعية، في محاولة سافرة لخنق قطاع الزراعة الفلسطينية والحاقه بعجلة الاحتلال الزراعية والصناعية. هذا الخنق المنهجي، والتضييقات القانونية التي فرضتها الاوامر العسكرية على حفر الآبار أدّيا، كما اكد تقرير اللجنة الخاصة بالخبراء لدراسة الاحوال الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية، الى ان أصبحت «كمية المياه المتاحة للفرد غير كافية، على الدوام، لتلبية احتياجات السكان». اضافة الى